

لماذا أعلن عمال مصر استقلالهم السياسي عن الأحزاب؟ بقلم : عمرو علي بركات

23 أكتوبر 2012

عندما يعلن اتحاد عمال نقابات مصر بعد ثورة يناير استقلاله عن كل الأحزاب السياسية، فقد كشف هذا الاعلان عن وجود خلل في اعادة تركيب القوي السياسية في المجتمع، فعندما ينحصر الدور النقابي لاتحاد نقابات عمال مصر في الحراك السياسي المعاصر في مجرد اعلان تماسكه بوحدته واستقلاله عن التوجهات الحزبية المعبرة عن القوي السياسية في المجتمع، فهذا يكشف عن وجود ازمة في الحراك السياسي عموماً في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن حوار مجتمعي من اجل كتابة الدستور الذي سيحدد شكل الحكم في البلاد علي اساس حساب توازنات القوي في المجتمع، كما ان هذا يكشف عن عجز الاحزاب السياسة مجتمعة ان تحتوي التنظيمات العمالية مما جعلها تتعرض لعملية اقصاء، وتهميش كشف عنه اعلانها عن استقلالها كغاية لها، وهذا يدفعنا إلي تتبع تاريخ الحركة العمالية في مصر، كيف نشأت، وتطور دورها السياسي؟ ومدى فاعليتها، وموقف السلطة، والكتل السياسية منها، حيث العمال هم عنوان الطبقة المتوسطة في الحراك الاجتماعي، فغيابهم يعدتغيباً للقاسم المشترك بين فئات الشعب، وتغيباً مثيراً للقلق السياسي. توجد وثائق الحركة العمالية في يد أجهزة الأمن، وليس في يد مؤرخي التاريخ، وهذا سر معاناة د. "رؤوف عباس" (1939-2008م) ابن بورسعيد، وأستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة، أثناء جمع وثائق، ومعلومات بحثه عن تاريخ "الحركة العمالية في مصر"، فقد وجه رسالة مع د. "رفعت السعيد" (1932م) أثناء دراسته لتاريخ "الحركة الاشتراكية المصرية"، إلي "شعراوي جمعة" وزير الداخلية بشأن طلب الاطلاع علي أي وثائق متاحة عن تاريخ النشاط العمالي، فرد عليهما بأسف وزارة الداخلية لعدم وجود مثل هذا الأرشيف، وتعد دراسة د. "رؤوف عباس" الدراسة الأكاديمية الأولى لتاريخ الطبقة العاملة، إلا انه توقف بها عند العام 1952م، ولذا فهي تحتاج إلي من يكملها بدراسة الفترة التي تلت ذلك، عبر المكانة العمالية أثناء عهد "جمال عبد الناصر"، وكيف كانت تتم عمليات القمع العمالية، والسيطرة عليهم، ثم عصر الانفتاح إبان عهد "السادات" وموقفه من المد الديني داخل الجماعات العمالية، ثم تميعهم في عهد "مبارك" بحجة بيع القطاع العام، والقضاء عليهم، كما أن هناك دراسة أخرى قيمة للطبقة المتوسطة قامت بها د. "نيللي حنا" (1942م) في كتابها "ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية"، وتقع هذه الدراسات لتاريخ مصر الحديث تحت كنف د. "أحمد عزت عبد الكريم" (1909-1980م) صاحب دراسة "التغيير الاجتماعي لمجتمع القاهرة في القرن التاسع عشر" في دراسات للتاريخ الاجتماعي. ويضاف إليها دراسات د. "رفعت السعيد" للتاريخ السياسي، فتصبح الرؤية متكاملة، غير الرؤية التي يقدمها الإعلام الفضائي، وضيوفه لعمال مصر، حيث غاب عنهم ربط الثورة بتطور التاريخ الاجتماعي لمصر، وجعلوها محصورة فقط في كونها ثورة نتاج حركات سياسية حديثة مجهولة النشأة منبئة الصلة بالتاريخ، والمجتمع، بل وصل الحد بهم إلي نفي أي تأثير لدور الطبقة المثقفة المعاصرة في تهيئة الوجدان الشعبي لفكرة الثورة عبر تراكمية معرفية، استمرت علي مدي ثلاثين عاماً. العمال والثورات تاريخ "الجبرتي" حافل بالثورات التي قام بها أبناء الطوائف الحرفية في أحياء القاهرة، إبان سطوة العثمانيين، وفي مواجهة جيش الحملة الفرنسية، فالثورات عندما تكون مرتبطة بالعمال، تكون واضحة المعالم، محددة الأهداف، علي عكس الثورات التي تقوم بها جماعات ضغط سياسية النشأة، بعيدة عن الجذور الاجتماعية، فارتبطت تلك الحركات بالمطالب السياسية، أكثر من ارتباطها بالحاجات، والأولويات المجتمعية، فكثيراً ما بدت رغباتها غير متفكدة وفئات عريضة من أبناء المجتمع، فكل قوائم طلبات جماعات الضغط لثورة يناير، لا يوجد بينها إلا بند واحد ينتمي إلي الطلبات العامة لأبناء المجتمع، وهو الحد الأدنى للأجور، وما عدا ذلك فكله طلبات سياسية خالصة، من أجل توفيق أوضاع مستقبلية أمام صناديق الانتخابات، فحتي تولي "محمد علي" (1805: 1848م) كان نتاج حركة شعبية عمالية خالصة، وليس نتاج أي حركة سياسية، فقد كان لطوائف الحرف في القاهرة الدور الرئيسي في تنصيب "محمد علي" لحكم مصر، حين تواري إلي الخلف الدور السياسي لمشايخ الأزهر، وقام "محمد علي" باستغلال ثورة العمال هذه لتغيير شكل الحكم في مصر، إلا انه علي حد قول د. "أحمد عزت عبد الكريم"، حرم المجتمع المصري من قواه الذاتية التي طالما مكنته من الحركة والتأثير، لتحل محلها سلطة الحكم المطلق، وموقف "محمد علي" هذا من الحركات العمالية، هو سنة كل حكام مصر، فيعد توظيفهم من اجل الوصول إلي الحكم يتم القضاء عليهم، إعمالاً لنصيحة "ميكافيللي" (1469-1527م) في كتابه "الأمير" الذي ترجمه "محمد علي" أثناء فترة حظر طباعته في أوروبا، وقرأه "عبد الناصر" 14 مرة، ولا نعرف من غيرهما يرتله اليوم؟! أول إضراب للعمال في مصر النقابية في اللغة اشتمت من النقيب وجمعها نقباء، والنقيب هو من ينقب عن أحوال قومه بمعنى يفتس في شئونهم ويستدل علي أخبارهم يقول "ابن منظور" في "لسان العرب": " قيل للنقيب نقياً لأنه يعرف دخيلة قومه ويستدل علي مناقبهم"، وكان اللغة تمهد لمفهوم الدور السياسي للنقابات، فاختزلت اللغة الجماعة في الفرد "نقيب"، وبات الفرد يحمل اسم الجماعة "نقابة"، بل إن كل فرد في النقابة، وتمكن د. "رؤوف عباس" من رصد أول تطبيق لغوي لمعني النقابة في اللغة لإضراب العمال في مصر في مذكرات "محمد فريد" (1868-1919م) حين رصد أحداث ابريل في العام 1894م، حيث ورد تلغراف من بورسعيد يفيد

اعتصام عمال نقل القمح طلباً لزيادة أجورهم، وان المعتصمين قاموا بضرب زملائهم الذين استمروا في العمل، وتدخلت الحكومة وألقت القبض على الكثير منهم، ويعلق علي ذلك "محمد فريد" قائلاً: "إن هذا داء أوروبي قد سري لمصر". بينما يعتبر د. "عباس" إضراب العمال لفاي السجائر في القاهرة في العام 1899م هو الإضراب الذي أدى إلي تأسيس أول نقابة للعمال في مصر، حيث انه استمر من ديسمبر 1899م، إلي مارس 1900م، وسببه يرجع إلي استخدام الآلات في لف السجائر، وفصل عدد من العمال، وتقليل اجر العامل الواحد، وبلغ عدد العمال المضربين بمعامل السجائر في القاهرة، نحو 900 عاملاً، كما ورد في "جريدة اللواء"، وحفل بعد ذلك النصف الأول من القرن العشرين بإضرابات العمال، فأضرب عمال خزان أسوان في مارس 1899م بهدف تقليل ساعات العمل، وعمال الشحن والتفريغ بجمرك الإسكندرية، وعمال ترام الإسكندرية لشكواهم من كثرة العقوبات، وزيادة ساعات العمل، وفي نوفمبر 1901م اضرب العمال التريزية مطالبين أن يكون الأجر بالقطعة، كما اضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية لزيادة الأجور، وفي العام 1902م اضرب عمال مطبعة "الكوريري اجبسيانو" بالقاهرة لزيادة الأجور، وفي ديسمبر 1903م اضرب عمال لف السجائر للمرة الثانية، وكان نتيجة هذا الإضراب تأسيس نقابة لعمال شركة "ماتوسيان"، إلا أن إضرابهم الأول في العام 1899م أدى إلي تأسيس جمعية لفاي السجائر بالقاهرة، واستمرت حتي العام 1901م، وكان رئيسها يونانياً يدعي د. "كريزي"، كما تأسست جمعية اتحاد الخياطين في العام 1901م، برئاسة د. "بستس" اليوناني، وكذلك جمعية للحلاقين، وعمال المطابع، وكتبة المحامين بالقاهرة في العام 1902م. مظاهرات عمالية بالموسيقى يرصد د. "رؤوف عباس" أسلوب العمل لهذه الجمعيات، ومستوي تنظيمها، ومدى النجاح الذي حققته فيما جمعه من معلومات حول اعتصام الخياطين في 4 نوفمبر عام 1901م، حيث احتشد الخياطون في أحد مقاهي القاهرة، وانضم إليهم بعض أعضاء جمعية لفاي السجائر، والكثير من أعضاء الجمعيات الأخرى، فبلغ عددهم حوالي 1500 عاملاً، ورأس الاجتماع د. "بستس" رئيس جمعية الخياطين، و"احمد افندي علي" أمين الصندوق، وتحدث الجميع عن ضرورة أن يقتسم العمال الأرباح مع صاحب العمل، وفي المساء ساروا في مظاهرة منظمة تتقدمها فرق الموسيقى البلدية، وعلم الجمعية، ومع انتعاش الحركة الوطنية في النصف الأول من القرن العشرين، تم احتواء تلك الجمعيات العمالية، علي يد "مصطفى كامل" (1874-1908م)، و"محمد فريد" فتحوّلت مطالبهم من مطالب فنوية إلي مطالب وطنية، وأصبحت المطالب الخاصة تتطلع إلي كل مطالب فئات الشعب، وتوارت خلف مطالبية مجلس شوري القوانين بالنظر في موجة الغلاء التي تمر بها البلاد، رافة بالفقراء. فأصبحت الطبقة العاملة مؤثرة في النضال الجماعي، للظفر ببعض المكاسب الاقتصادية الملحة، حيث برز دور الحزب الوطني السياسي عندئذ في العام 1908م مع إضراب عمال الترام، فقام "محمد فريد" بعد أن تولي رئاسة الحزب بعد وفاة "مصطفى كامل" بعد مرور شهرين فقط علي تأسيس الحزب، بتنظيم صفوف الطبقة الدنيا من الشعب ممثلة في العمال والفلاحين، لتكون ركيزة العمل الوطني إلي جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة، ومن ثم قام الحزب بإعداد مشروع تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية في العام 1908م، فهكذا يكون التكتل السياسي بالنظرة الشاملة لكل فئات الطبقة المتوسطة، وليس محصوراً في ميدان، أو ائتلاف يحاول الاستئثار بالعمل الوطني دون باقي أبناء المجتمع. العمال الغائب الحاضر! العمال قوة جماهيرية لا يمكن إغفالها، وأصواتهم هي التي تحسم أي خيار حزبي، أو رئاسي، ومن ثم كانوا هدفاً للاحتواء من قبل الأحزاب السياسية، والسلطة الحاكمة، فأعلان استقلالهم السياسي بعد انتقاماً سلبياً من الأحزاب اليوم، بينما كانت في الماضي الأحزاب تضعهم نصب اعينها، فكان حزب الوفد له الصدارة في هذا الاحتواء، وأدى هذا الصراع الحزبي علي الحركة العمالية إلي حدوث انقسام فيها، كما يرصد ذلك التاريخ العمالي، فهناك أكثر من اتحاد عام للنقابات في وقت واحد ينتمي كل منها إلي حزب أو هيئة سياسية، ويذكر د. "عباس" أن محاولات الأحزاب للسيطرة علي الحركات العمالية تعتمد علي جهود المحامين من أعضائها الذين كانوا يتسللون إلي النقابات عن طريق عملهم كمستشارين قانونيين للنقابات العمالية، ثم يحاولون توجيهها، ويسعون إلي جمع النقابات في جبهة يتزعمها أحد رجالات الحزب اللامعين، تحت اسم "اتحاد نقابات". فقد حاول حزب الوفد ذلك في أوائل الأربعينات، وحزب الأحرار الدستوريين منذ تأسيسه في أكتوبر عام 1922م، كما قام القصر الملكي بمحاولة للسيطرة علي الحركة العمالية، فانشأ اتحاد عمال جديد برعاية "ادجار جلاد" رئيس تحرير جريدة "الليبرتيه"، ليواجه به اتحاد "عباس حلبي"، ونودي بالأمير "فاروق" رعيماً وراعياً لهذا الاتحاد، كما حاولت جماعة الإخوان المسلمين السيطرة علي الحركة العمالية، وإن كانت منذ تأسيسها في يونية عام 1934م لم تستهدف نشر مبادئ الجماعة من قريب أو من بعيد بين العمال، إلا أنها بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تهتم بتنظيمهم، فألفت اللجنة القومية للطلبة والعمال، والتي حدثت بين أفرادها، وأعضاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة اشتباكات، وعمل الإخوان علي تقويض اللجنة الوطنية، وأفردت جريدة الجماعة صفحات لمناقشة مشاكل العمل، والعمال، حتي أنها اتخذت موقفاً معادياً من عمال شبرا الخيمة الذين نظموا حركة احتجاج علي إغلاق بعض مصانع النسيج، واتهمتهم باعتماد المبادئ الهدامة الشيوعية، كما سعت الجماعة إلي تكوين شعبة عمالية خاصة بها، إلا أن الوفد نجح بمعرفة جناحه اليساري في إحباط تلك المساعي، حتي تم حل الجماعة علي يد حكومة "النقراشي" في العام 1948م. إن غياب صوت العمال في ثورة يناير، يعد مؤشراً يحتاج إلي رصد، حيث الحركة العمالية الأصل فيها، أن لها دورين، دور فنوي خاص بالدفاع عن مطالبهم، ودور عام يتعلق بالدفاع عن مصالح الوطن ككل، في مواجهة السلطة المطلقة، والفساد، وأنهم إن تم تنظيمهم جيداً كانوا أصحاب القول الفصل في أي انتخابات حرة ديمقراطية منتظرة، فمن هي الجهة اليوم صاحبة المصلحة في هذا التغييب لدور الحركات العمالية في مصر؟

<http://www.alkaheranews.com/details.php?pld=4&ald=4442>